



Distr.  
GENERAL

E/1999/49/Add.1  
23 July 1999  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩

جنيف ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ١٤ (ح) من جدول الأعمال

### المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩ وموجهة من الأمين العام إلى

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إلحاقاً برسالتني الموجهة إليكم المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ التي أرفقت بها فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن الاختلاف المتعلق بحصانة المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان من الولاية القضائية، أتشرف باسترعاء انتباهكم إلى ما يلي.

خلال اجتماع عقد في ١٤ أيار/مايو، أحال المستشار القانوني رسمياً نسخة من الفتوى إلى الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة. وفي ذلك الاجتماع، أكد المستشار القانوني فتوى المحكمة، التي مما جاء فيها أن حكومة ماليزيا لم تمتثل لالتزامها بإبلاغ المحاكم الماليزية بقرار الأمين العام الذي أيده المحكمة والذي يعطي داتو بارام غوماراسوامي حق التمتع بالحصانة من الولاية القضائية، و"أن على حكومة ماليزيا التزام إبلاغ المحاكم الماليزية بهذه الفتوى كي تنفذ التزامات ماليزيا الدولية، وتُحترم حصانة داتو بارام غوماراسوامي" (التأكيد مضاف). وأشار المستشار القانوني أيضاً إلى أنه، وفقاً للمادة ٣٠ من الاتفاقية، يقبل الطرفان فتوى المحكمة على أنها نهائية.

وفي رسالته المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أحال الممثل الدائم لماليزيا نسخة من فاكس، مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ومرسلة من وزير خارجية ماليزيا يبلغني فيها أن حكومة ماليزيا بعثت الفتوى إلى السلطات

القضائية المختصة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، اجتمع المستشار القانوني مرة أخرى إلى الممثل الدائم لماليزيا ليحيطه علماً بتسلم الفاكس المرسل من وزير الخارجية، وللاستصدار بيان رسمي من حكومة ماليزيا بشأن الجهود الأخرى التي ستقوم بها للوفاء بالتزاماتها. ونظراً لعدم تلقي رد من الحكومة، أعرب المستشار القانوني في رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ وموجهة إلى الممثل الدائم لماليزيا، عن تقديره لإرسال حكومة ماليزيا فتوى المحكمة إلى السلطات القضائية المختصة، وطلب مزيداً من المعلومات عن الطريقة التي ستتخذ بها الحكومة التزاماتها، والطريقة التي ستضمن بها حصانة المقرر الخاص من الولاية القضائية.

ونظراً لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيبحث هذه المسألة في دورته الموضوعية الحالية، فإنه لا بد من أن تكونوا على علم بأن السلطات القضائية المختصة قد قامت، رغم جهود المستشار القانوني والطلبات المقدمة من داتو بارام غوماراسوامي من أجل إسقاط الدعاوى القضائية الأربع المرفوعة ضده أمام المحاكم المدنية الماليزية، بتحديد موعد للنظر في الدعوى الأولى في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وتحديد ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ موعداً لعقد جلسة استماع للنظر في طلب إسقاط الدعويين الثانية والثالثة، وأرجأت النظر في طلب إسقاط الدعوى الرابعة.

(توقيع)

كوفي أ. أنان